

" الرؤية النسوية الفلسطينية لنتائج المراجعة الدولية لتطبيق القرار الأممي 1325 "

الحضور مع حفظ الألقاب: حنان عشراوي، سامية بامية، أمنة حلوة، فايزة أبو الهيجا، هديل قزاز سامية صوان، آمال خريشة، سوسن شنار، إبراهيم سليم، فداء البرغوثي، ريم نزال، نيفين المصو، منتهى عقل، بسمة البطاط، فادي توما، فريال عبد الرحمن، رضا عوض الله، منى الخليلي، وفاء الأعرج، ماريأ أردعجي، حنين خليل، دكلان دوستون، لورا ماسكانجا، الكسندر غيلوي.

طاقم مفتاح: ليلي فيضي، رهام الفقيه، نجوى ياغي، تمارا تميمي، لميس الشعيبي الحنتولي، نجوى ياغي، حنين الشعيبي، ومحمد عبد ربه

مقدمة:

ضمن برنامج تعزيز الحوار للتأثير في السياسات العامة، وفي إطار سعي المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، إلى توفير فضاءات حوارية تضمن التفاعل على المستوى الوطني والدولي، بالاستناد إلى إطار الشرعية الدولية ابتداء بالقانون الدولي الإنساني واتفاقيات حقوق الانسان والقرارات الأممية ذات الصلة، ومنها حق تقرير المصير، القرار الأممي 1325 واتفاقية "سيداو، نظمت "مفتاح" جلسة سياسات عامة في 25 نيسان 2017، لعرض ومناقشة إعداد تقرير: " رؤية الفلسطينية نسوية تستند إلى المراجعة الدولية لتنفيذ القرار الأممي 1325، قدمته معدة التقرير د. هديل قزاز المستشارة بقضايا القرار الأممي 1325، من خلال مشروع "تعزيز مشاركة النساء في بناء السلم الأهلي" بتمويل من اوكسفام Oxfam.

النقاش: إطار عام

تم خلال الجلسة استعراض للتقرير الخاص بالرؤية النسوية الفلسطينية حول نتائج المراجعة الدولية لتطبيق القرار الأممي 1325 والذي يسלט الضوء على الفجوات المتعلقة بواقع النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال الاسرائيلي، وهو ما أغفلته المراجعة الدولية لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325، والتي أجريت بتوصية من الأمين العام للأمم المتحدة السابق (بان كي مون) بمناسبة مرور 15 عاما على صدور القرار، وجاءت تحت عنوان: "الحد من النزاع، العدالة الانتقالية، وضمان السلام"، والتي تم إصدارها في العام 2015، حيث أشير إلى أن الدراسة الدولية أغفلت معاناة المرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال، ولم تندد بممارسات الاحتلال الإسرائيلي وتطالب بإنهائه، باعتباره أطول احتلال كولونيالي في التاريخ، واعتبرت أن هذا القصور يعود لعلاقات القوة والسيطرة عالميا التي تعتبر إسرائيل خارج معادلة المساءلة الدولية عن الجرائم التي ترتكبها بحق النساء والأطفال وبحق الشعب الفلسطيني برمته. وهذا بالتحديد ما أشارت إليه المراجعة الدولية ذاتها، عندما استعرضت الضغوط التي تعرضت لها الحركة النسوية العالمية أثناء النقاشات حول قرار 1325، حيث توصلت لصياغة تتخذ موقفا وسيطا بين الأطراف المختلفة. لكن المراجعة الدولية نفسها تشير إلى أهمية "العمل الدؤوب" واستمرار المدافعين الأصليين عن حقوق المرأة في الدفع بجدول

أعمال المرأة والسلم والأمن محليا ووطنيا ودوليا، حيث أن تغيير موازين القوى يتطلب الاستمرار في بناء التحالفات وإثارة القضايا المحورية.

وعلى الرغم من هذا القصور إلا أن التقرير، الذي ركز على محوري الحماية والمساءلة وقام بتحديد الأدوار والمسؤوليات على المستوى الوطني والدولي للضغط باتجاه حماية النساء والفتيات الفلسطينيات من خلال مساءلة الأطراف ذات العلاقة، أشار؛ إلى ان الدراسة الدولية تضمنت عددا من القضايا التي بالإمكان استخدامها كأدوات تستعين بها الحركة النسوية والائتلافات الفاعلة في مجال تفعيل القرار الأممي 1325. كما أن محتوى الدراسة تحدث عن التغيير في طبيعة الحروب والنزاعات حول العالم، من حروب جيوش إلى حروب جهات خارج إطار الدولة، إضافة إلى الاستخدام الواسع للتكنولوجيا المتطورة جدا ولوسائل الاعلام الحديثة فيها، ما زاد العبء على النساء.

ولاحظت الدراسة، أن هناك ذكرا أكثر للنساء في قضايا السلم والأمن، وفي مستوى وطبيعة تدخلاتهن، ما فعل دورهن العملي، ولم يعد هذا الدور رمزيا، وبات هناك حساسية للنوع الاجتماعي في قضايا النزاع.

ودعت مداخلات الحضور، إلى الأخذ بعين الاعتبار القضايا التي أدت إلى حدوث تغير نوعي في العنف ضد النساء، (الاعتصابات الجماعية)، والانقراض على إنجازات النساء، وازدياد عدد اللاجئات واللاجئين والمهاجرين، واستمرار وجود الاحتلال الإسرائيلي؛ مثل: إقحام الدين في السياسة، تدفق السلاح إلى مناطق النزاعات والحروب، وعدم احترام الدول المنتجة للسلاح من تدفقه.

وفي السياق الفلسطيني، والتي تضمنتها الرؤية النسوية الفلسطينية، فقد أشير إلى إنجازات كثيرة للنساء الفلسطينيات في تفعيل القرار الأممي 1325، وأغلب هذه الإنجازات في موضوع المشاركة والحماية والمساءلة، التي تضمنتها الخطة الوطنية التي تم إعدادها من خلال اللجنة الوطنية لتطبيق قرار مجلس الامن 1325، ونقل النقاشات إلى مستويات أعلى.

وفيما يتعلق بالعنف في فلسطين، نوّه المتحدثون إلى أنه عنف يتم في إطار هيمنة احتلالية، وأن الحل الجذري لهذا العنف هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والإصرار على ذلك.

وحذرت المداخلات مما يجري في العالم العربي من تفويض وتفكيك للدول والهوية، ومحاولات تقسيم كما يحدث في سوريا والعراق، وانتقال الحروب الخارجية إلى الأراضي العربية، وبالتالي تفكيك كل مناحي الحياة السياسية والاجتماعية، وحدثت احتلالات شاملة للفكر والقرار السياسي، في ذات الوقت الذي يتشكل فيه القرار الدولي وفق رؤيا إسرائيلية.

وأكدت المداخلات على أن تحليل خطاب الأمم المتحدة والطريقة التي تتعامل بها هذه المنظمة الدولية مع المرأة الفلسطينية، تشير إلى محاولة انزاع قضيتها من سياق الاحتلال الإسرائيلي، ما يستوجب العمل على إيجاد صيغة تنهي الاحتلال.

كما جرى التطرق إلى دور جامعة الدول العربية، حيث دعت المداخلات الجامعة إلى التركيز أكثر على القرار الأممي 1325، وما يمكن أن تقدمه من دعم على هذا الصعيد، مشيرة إلى أن الموقف الرسمي للجامعة العربية في هذا الشأن يتسم بالضعف الشديد.

التوصيات

- حقوق المرأة هي قضية سياسية بالدرجة الأولى وقانونية أيضا، وضرورة وضع قضايا المرأة جميعا ضمن المفاهيم السياسية المعمول بها.
- التأكيد على أن الاستراتيجيات العشر المقترحة التي تضمنتها الرؤية الفلسطينية، ليست بديلا للخطة الوطنية وإنما داعمة لها، وتتضمن مسؤولية ثلاثية مشتركة تضم مؤسسات المجتمع المدني، المؤسسات الرسمية والمؤسسات الدولية.
- التأكيد على التشاركية العالية بين الائتلاف النسوي واللجنة الوطنية لتطبيق القرار الأممي 1325 في تنفيذ الخطة الوطنية، وإعداد التقارير ذات العلاقة.
- ضرورة العمل على أن يظل دور الائتلاف النسوي للقرار الأممي 1325 كجسم ضاغط ومناصر وداعم لبلورة الأجندة النسوية الفلسطينية للأمن والسلام. وأن يدمج الخطاب الفلسطيني المتعلق ببند الأمن والسلام في القرار 1325 بالقرارات الدولية ذات الصلة.
- التأكيد على دور المؤسسات الدولية في دعم المطلب الفلسطيني بإنهاء الاحتلال ودعم إعلاء صوت المرأة الفلسطينية في المحافل الدولية ومجالس حقوق الانسان والأمم المتحدة ودعم جهود الحركة النسوية الفلسطينية في المطالبة بإحقاق الحماية للمرأة الفلسطينية تحت الاحتلال.
- معالجة مفهوم العنف ضد المرأة من خلال قضية السلم والأمن يستوجب قرارا سياسيا، وتدخلا شاملا، وأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته بهذا الشأن.
- توسيع مساحة الاشتباك مع الاحتلال على الساحة الدولية، خاصة بعد انضمام فلسطين إلى العديد من الاتفاقيات الدولية.
- ضرورة اختزال الاستراتيجيات الوطنية بطريقة ميوّبة ومفهومة، مع الحاجة إلى رقم فلسطيني يجمع كل المعلومات التي جمعتها مؤسسات المجتمع المدني حول انتهاكات حقوق الإنسان.
- التأكيد على قوة القرار 1325 باعتباره يساوي القوة القانونية للقرار 242 .
- المطالبة بتطبيق بندي حماية النساء ومساءلة الاحتلال، واعتبارها القضية الوطنية المركزية. وتحديد أهداف قابلة للتطبيق فيما يتعلق بالقرار 1325 بمساعدة الأطراف الدولية الصديقة.
- مطالبة الدول الأوروبية الاعتراف بدولة فلسطين، ودعوتها لاحترام قراراتها بشأن الاستيطان والاحتلال، وممارسة ضغط على المؤسسات الدولية للعودة إلى دورها الحيادي وعدم الانحياز لإسرائيل.
- التأكيد على أن المؤسسات المحلية هي من تلعب الدور المركزي في التأثير على المؤسسات الدولية، في حين أن دور الأخيرة يتمثل في تقديم الدعم المالي والخبراتي وبناء القدرات لإيصال صوت المرأة للعالم، على أن يتم ذلك في إطار الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات المحلية والدولية.

- الطلب من الاجتماع الوزاري القادم لجامعة الدول العربية التركيز أكثر على القرار الاممي 1325، وما يمكن أن تقدمه الجامعة من دعم على هذا الصعيد.
- دعوة القيادات النسوية إلى الاستثمار بالجيل الشاب من الناشطات، يكنّ قدرات على تحمل المسؤولية ونقل تجربة الجيل القديم لهذا الجيل.